الأمم المتحدة

A/57/635–S/2002/1335

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
6 December 2002
Arabic
Original: English/Russian

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون
البنود ٣٦ و ٣٧ و ٤٤ و ٥٦ و ١٠١ و ١٦٠ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
السلام والأمن وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية
المراقبة الدولية للمخدرات
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نص البيان المشترك الذي اعتمد في مجلس وزراء خارجية منظمة تعاون شنغهاي، المعقود في موسكو في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ (انظر المرفق). وباسم البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة للبلدان الأعضاء في منظمة تعاون شنغهاي، وبصفتي ممثلا للبلد الذي عقد فيه الاجتماع، سأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٦ و ٣٧ و ٤٤ و ٥٦ و ١٠١ و ١٦٠ للدورة السابعة والخمسين، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيرجي **لافروف**

121202 121202 02-72666 (A)
0272666

مرفق الرسالة المؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

بيان مشترك عن نتائج اجتماع وزراء خارجية منظمة تعاون شنغهاي

في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ عقد في موسكو اجتماع لمجلس وزراء خارجية منظمة تعاون شنغهاي. وحضر هذا الاجتماع التالية أسماؤهم: تانغ جيازوان، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية؛ وكاسيمزهومارت توكاييف، وزير دولة ووزير خارجية جمهورية كازاخستان؛ واسكار ايتماتوف، وزير خارجية جمهورية قيرغيزستان؛ وإيغور إيفانوف، وزير خارجية الاتحاد الروسي؛ وتالباك نازاروف، وزير خارجية جمهورية طاجيكستان؛ وعبد العزيز كاميلوف، وزير خارجية جمهورية أوزبكستان.

وقد جرت مناقشة بنَّاءة ومتأنية لمجموعتين من المسائل تتعلقان بأنشطة منظمة تعاون شنغهاي وبالمشاكل الدولية العاجلة.

وقد لوحظ مع الارتياح أن التعاون في إطار منظمة تعاون شنغهاي في شتى الميادين، على نحو ما نص عليه ميثاق المنظمة الموقَّع على أعلى المستويات، في سانت بطرسبرغ، في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، ما زال ينمو باطراد ويصبح أغنى وأوفى في محتواه. وقد اتفقت الأطراف أن تقوم، بحلول موعد اجتماع وزراء الخارجية المقبل للبلدان الستة، بإعداد مقترحات ملموسة لمواصلة بناء وتعميق التعاون المتعدد الأطراف في إطار المنظمة.

وأشار الوزراء إلى أن جهودا مكثفة قد بُذلت للتعجيل بإنشاء آليات عمل المنظمة، وفقا للاتفاقات التي تم التوصل إليها في اجتماع رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة، في سانت بطرسبرغ. وقد تم حتى الآن وضع المبادئ الرئيسية لإنشاء أمانة للمنظمة في بيجين، وأعدت نهج مشتركة تقود إلى إيجاد حل للمسائل المتصلة بميزانية المنظمة وإنشاء مقر لفرع المنظمة الإقليمي لمكافحة الإرهاب في بيشكيك. ولا يزال مجلس المنسقين الوطنيين وأفرقة الخبراء العاملة الملائمة تقوم بإعداد مشاريع الصكوك القانونية الدولية اللازمة لضمان عمل المنظمة وأجهزتها، واضعة في اعتبارها أن تكون هذه الصكوك مهيأة للتوقيع في اجتماع رؤساء الدول المقبل في عام ٢٠٠٣.

وقد رُئي أن من المستصوب أن توافق وزارات الخارجية للبلدان الست، في الاجتماع المقبل لمجلس وزراء الخارجية، مسترشدة بإعلان سانت بطرسبرغ الموقّع على أعلى المستويات، على مقترحات محددة تهدف إلى إقامة تعاون متعدد الأطراف داخل المنظمة،

لمواجهة الأخطار المتعاظمة الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ومركّباتها الأولية.

وانطلاقا من المبدأ الجوهري القائم على انفتاح المنظمة وعدم اتخاذها موقفا محايدا إزاء جميع الدول والمنظمات الدولية أيا كانت، ولكي تكون المنظمة التي لا تزال بالفعل في مرحلة تكوّنها، قادرة على أن تشارك في الأنشطة الدولية وأن تسهم مساهمة حقة في تعزيز الاستقرار والأمن والسلام على الصُعد الإقليمية والعالمية، وقّع الوزراء على خطة مؤقتة تتصل بعلاقات المنظمة مع المنظمات الدولية والدول الأخرى، يتم العمل بها إلى أن تدخل القوانين التنظيمية الدائمة المتعلقة بالمنظمة حيز النفاذ.

وبعد تبادل الآراء بشأن الحالة في العالم، أشار الوزراء إلى الطابع الملحّ لتوحيد ما تبذله جميع الدول من جهود لمكافحة الإرهاب الدولي والتوجّهات الانفصالية والتطرف والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها، وتدهور البيئة ونضوب الموارد الطبيعية والهجرة الجماعية غير المشروعة، وجائحة الفقر والتخلف، ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيرها من التحديات الجديدة. وأكد الوزراء من جديد أهمية القيام في وقت مبكر بإنشاء نظام عالمي لمواجهة الأخطار والتحديات الراهنة، ومن ذلك إنشاء الآليات الملائمة للتعاون المتعدد الأطراف، وخاصة في مجال الإنذار المبكر ومنع الأخطار من الظهور واتخاذ إجراءات حاسمة وملائمة لمواجهتها.

وأُشير، أثناء الاجتماع، إلى أن الأعمال الإرهابية، على الرغم من أن مكافحتها اتخذت طابعا عالميا، لم تتوقف ولا تزال تشكل خطرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أعرب الوزراء عن دعمهم الأكيد لقيادة الاتحاد الروسي لما اتخذته من إجراءات حازمة لتحرير الرهائن خلال العملية الإرهابية التي وقعت في موسكو في تشرين الأول/أكتوبر، والتي أدت إلى مقتل عدد كبير من الأبرياء.

ويرى الوزراء أن المهمة العاجلة التي يتعين على المجتمع الدولي القيام بها هي تعزيز الأسس القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب، وبوجه خاص، أن يتم بأقصى سرعة اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي واتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي، مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. وأشاروا إلى أن الدول الأعضاء في منظمة تعاون شنغهاي تدعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى سد قنوات تمويل الأنشطة الإرهابية وتؤيد بوجه خاص تأييدا كاملا أحكام الإعلان المتعلق بالتدابير المالية لمكافحة الإرهاب، وهو الإعلان الذي اعتمده المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في تموز/يوليه ٢٠٠٢.

وأعرب الوزراء عن وجود فهم مشترك مؤداه أن تعزيز الاستقرار في منطقة وسط آسيا يظل يحظى بأولوية عليا في ميدان الأمن لدى الدول الأعضاء في منظمة تعاون شنغهاي. وفي هذا السياق، أكدوا من جديد عزم المنظمة على تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية العاملة في هذه المنطقة.

وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء بروز توجهات انفصالية في مختلف البلدان الآسيوية، وإزاء نمو روابط بين الإرهاب والاتجاهات الانفصالية. وأعلنوا عن عزمهم الأكيد على مواصلة دعم جهود الدول بكل الطرق من أجل ضمان سيادتها وسلامتها الإقليمية وأكدوا على عدم قبول ما يبذل من محاولات لتسويغ الإرهاب والتوجّهات الانفصالية بدوافع دينية أو قومية أو سياسية.

وأكد الوزراء من جديد اهتمام الدول الأعضاء في منظمة تعاون شنغهاي بالتطورات السلمية الجارية في أفغانستان، وأعربوا عن دعمهم للسلطة الانتقالية لأفغانستان فيما تبذله من جهود لتطبيع الحالة في البلد واستقرارها ولإعادة بناء اقتصادها على أساس اتفاق بون الموقَّع في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وقرارات اللويا جيرغا المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، فضلا عن قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة.

وأعرب المجتمعون عن تقديرهم الإيجابي للتعاون الدولي الرامي إلى القضاء على الإرهاب في أفغانستان. وأعربوا، في الوقت ذاته، عن قلقهم البالغ إزاء وجود توجه واضح نحو زيادة إنتاج المخدرات – المصدر الرئيسي لتمويل الصراعات المسلحة الداخلية والإرهاب الدولي – إلى جانب ما تشكِّله المخدرات من خطر على البلدان الأعضاء في منظمة تعاون شنغهاي. وأشير إلى أن المقترحات المتصلة بإنشاء ''أحزمة أمنية'' لمكافحة المخدرات على طول الحدود الأفغانية مفيدة في هذا الصدد.

واتفق الوزراء على أن الدول الست التي تتألف منها منظمة تعاون شنغهاي سوف تكثف تبادل الآراء فيما بينها، وبوجه خاص من خلال ممثليها الدائمين في الأمم المتحدة، بشأن المواضيع المتعلقة بأفغانستان ومنها المسائل المتصلة بتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمعالجة مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية وتقديم معونات إنسانية إلى الشعب الأفغاني.

وأعرب الوزراء عن تضامنهم مع الجهود الدولية – الجماعية منها والفردية الرامية إلى التوصل إلى إحلال السلام والأمن في الشرق الأوسط، ودعوا إلى التنفيذ غير المشروط من جانب كلا طرفي النزاع لقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة المعروفة جيدا.

وأعرب الوزراء عن أملهم في أن يمثّل قرار مجلس الأمن ١٤٤١ المتعلق بالعراق، واستئناف المفتشين الدوليين نشاطهم في العراق فرصة لحل مشكلة العراق بوسائل سلمية، مع التقيد بجميع القواعد الدولية.

ودعا الوزراء إلى بقاء شبه الجزيرة الكورية خاليا من الأسلحة النووية، وأكدوا من جديد دعمهم للموقف الداعي إلى حل القضايا ذات الصلة عن طريق الحوار السلمي وأكدوا أن ضمان السلم والاستقرار على شبه الجزيرة الكورية يلبي مصالح جميع الأطراف.

ورأى الوزراء أن آليات التفاوض المتعددة الأطراف والرامية إلى تحقيق الأمن في آسيا يجب أن لا تقوم على التنافس، بل على التكامل فيما بينها.

ودعا الوزراء إلى إنشاء علاقة عمل بين منظمة تعاون شنغهاي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا بغية تكثيف عمليات تبادل المعلومات والتعاون بينهما.

ودعا الوزراء إلى مواصلة التطور الدينامي لعملية مؤتمر تدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا (ألماتي، ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢).

وأعرب المجتمعون من جديد عن دعمهم لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في آسيا على أساس أن تُراعى في هذه المناطق مصالح وشواغل جميع الدول مراعاة كاملة.

وأُشير إلى أن البلدان الأعضاء في منظمة تعاون شنغهاي مستعدة للتعاون إلى حد بعيد، على أساس المساواة مع جميع الدول والمنظمات الدولية المهتمة، في تعزيز السلام والتنمية في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢